قضايا سياسية

اسم المقال: تأثير المحكمة الاتحادية العليا في صنع السياسات العامة للنظام السياسي الأمريكي
اسم الكاتب: م.د. سامر ناهض خضير
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7519
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 17:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية



قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٣
Issue 73

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٣
Apr. - May.- Jun. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
م.د محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الكرد الفيليون إشكالية المواطنة والجنسية في ضوء القانونين العراقي والدولي د. عبد الحسين شعبان	1_ 23
2	المعالجات الفكرية لإصلاح التجربة الديمقراطية في العراق ما بعد 2003 أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي	24_44
3	وظيفة الدولة العازلة في مناطق التنافس ودورها في تطور الصراعات أ.م.د سلمان علي حسين م.د ساهرة حسن كريدي	45_62
4	المواطنة والأمن الإنساني في العراق (بعد 2003) .. الأبعاد والتداعيات الأمنية م.د حيدر قحطان سعدون	63_82
5	مؤشرات التمكين للمشاركة النسوية في العمل السياسي التجربة العراقية بعد العام 2005 إنموذجا أ.د. محمد دحام كردي	83_ 106
6	تأثير المحكمة الاتّحادية العليا في صنع السياسات العامّة للنظام السياسيّ الأمريكيّ م.د. سامر ناهض خضير	107_131
7	الدولة العراقية وفجوات عملية بناءها م.د. نسرين علي داودي	132 _165
8	العراق وعقدة السوار الجغرافي : مقاربة آدم توز "الأزمة المتعددة" منطلقاً أ.د علي حسين حميد م. د فراس عباس هاشم	166_180
9	السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون(الأزمة الأوكرانية 2022 أنموذجاً) م. م: وليد جرجيس إسعيد	181_ 197
10	النظام الإقليمي العربي في ظل التغيرات الدولية: آثار الحرب الروسية-الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة عبيد الحليمي	198_216
11	أزمة الغاز العالمية 2022: الاستجابة الألمانية والأثر على أمن الطاقة في ألمانيا أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي أ. ساره احمد المهندي	217_ 238
12	"المدلول السياسي لأزمة النفايات" دراسة مقارنة بين تونس ولبنان مهى بوهلال عبيد	239_254
13	الازمة الروسية الاكرانية وانعكاسها على التحولات السياسية و الأمنية في المنطقة العربية د. فؤاد جدو	255_ 281

14	**الجزائر بين ثنائية إمدادات الغاز والأمن الغذائي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية: قراءة في أبعاد التأثير والتأثر** **د.محمد الأمين بن عودة**	**299 _282**
15	**الجزائر وروسيا.. انعكاسات الحرب في أوكرانيا والبحث عن تحالفات جديدة** **الدكتورة عمّارة عمروس**	**320 _300**
16	**الاصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام 2003** **أ.م.د. ريبوار كريم محمود**	**342_321**
17	**Concentrating the Spheres of Containment and Prevention in National Security Strategy (Utilizing Tenors and Model-Buliding in Iraq)** **Prof Dr. Ali Faris Hameed**	**351 _343**
18	**New Methods of Conflicts Resolution :Incentives and Disincentives for managing Conflict** **By Dr. Hussein A. Al Battawi**	**361_352**
19	**دور الدبلوماسية الدفاعية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** **أسماء جاسم الحمد هاني عمر البسوس**	**391_362**
20	**الأمن القومي العربي وإستراتيجيات المواجهة (دراسة في ضوء الاخطار والتهديدات)** **أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري**	**422_392**
21	**مراجعة مقال** **د.ماجد حميد خضير**	**427 _423**
22	**مراجعة مقال** **م.د احمد حسين والي**	**436_428**

تأثير المحكمة الاتّحادية العليا في صنع السياسات العامّة للنظام السياسيّ الأمريكيّ[▽]

The influence of the Federal Supreme Court in making public policies of the American political system

م.د. سامر ناهض خضير*

Dr. Samer Nahedh Khudhair

الملخص

لم يَغفل الآباء المؤسّسون عند تأسيسهم نظاماً سياسيّاً ديمقراطيّاً في الولايات المتّحدة الأمريكيّة في جعل الأسس الدستوريّة والقانونيّة مرتكزاً أساسيّاً في توجيه سياساته، لذلك عمدوا إلى تأسيس هيأة قضائية تُعنى بجعل أنشطة النظام تنساق على وفق المنهج الدستوريّ والقانونيّ، وجعل منح شرعية العمل بالقوانين والقرارات معنيّة بموافقتها، تُجسّد ذلك من خلال تفسير مواد الدستور، وتحديد مدى دستورية القوانين والقرارات، فضلاً عن ذلك جعلها محطّ تحكيم في الاختلافات التي تحدث بين مؤسسات النظام بمستوييه الاتّحاديّ والمحليّ، ولا يتوقف على ذلك ،بل تشمل الأفراد أيضاً، فهي بذلك عامل ضبط وتوجيه تتجسد في التأثير في صنع السياسات العامة للنظام السياسيّ الأمريكيّ.

الكلمات المفتاحية: المحكمة الاتحادية العليا، الولايات المتحدة الامريكية، السياسات العامة، الدستور، النظام السياسي.

Abstract:

Founding Fathers did not overlook when they established democratic political system in American United States in making constitutional foundations and legal essentially concentrate on guiding its policies، Therefore، they insist to establish a

▽ تاريخ التقديم : 2023/5/9 تاريخ القبول: 2023/6/17 تاريخ النشر: 2023/6/31

* كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين. samer.nahed@nahrainuniv.edu.iq

judicial body concerned with making the activities of the system in consistent accordance with the approach constitutional and legal، and make granting the legitimacy of working with laws and decisions concerned with their agree، this is embodied through the interpretation of the articles of the constitution، and determining the constitutionality of laws and decisions، In addition، make it subject of arbitration in the differences that occur between the institutions of the system at both the federal and local levels. It does not depend on that، but includes individuals as well، it is thus a controlling and directing factor embodied in influencing the general policy-making of the American political system.

key words: Federal Supreme Court، United States of Americ، Public policies، the Constitution، political system.

المقدّمة:

تحتلّ المحكمة الاتّحادية العليا مكانة مهمّة ومؤثّرة في عملية صنع السياسات العامة للنظام السياسيّ الأمريكيّ؛ لأنّه جعل من الدور القضائيّ الأساس في ضبط وتوجيه مساراته السياسيّة، والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وجذور هذه الأهميّة تعود إلى فلسفة تأسيس النظام التي ارتكزت على جعل سياساته تُعرض على جهة معنيّة بالقانون؛ في سبيل جعل النظام أكثر ارتباطاً بالقيم الديمقراطيّة القائمة على أساس ضمان الحقوق والحريات، الأمر الذي جعل منها سلطة تحديد ماهيّة وطبيعة ذلك القانون، المتمثلة في منح شرعية العمل به، والذي بدوره ينعكس على توجيه سياسات النظام على المدى القريب من جهة، والبعيد من جهة أخرى.

لذلك فقد أصبحت جزءاً من ثقافة سياسيّة، واجتماعيّة تعني بحل أيّ خلاف بين مؤسسات النظام الرسميّة وغير الرسميّة.. بل أصبحت محل توافق، واتّفاق بين الأطراف المختلفة حول قراراتها البانّة والملزمة التي لا تقبل النقض.

كان الغرض الأساسي من هذا الدور في التأثير يكمن في ضبط توازنات النظام مع إدخال جملة من التغيرات والتحديثات الجوهرية في سياساته؛ لتخلق بيئة سياسيّة، واقتصاديّة، واجتماعيّة مستقرّة وديناميكية تواكب التغيرات المكانيّة والزمانيّة التي تطرأ على الواقع، وكلّ ذلك يكون في إطار ليبرالية الدولة القائمة على أساس الحرية وحفظ الحقوق والحريات التي نادى بها الآباء المؤسّسون.

أهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من محورية التأثير الذي تقوم به المحكمة العليا في صنع السياسات العامة للنظام السياسي الامريكي، يمكن تناولها على النحو الاتي:

2- تسليط الضوء على الدور الذي تقوم به المحكمة العليا في حماية عمل مؤسسات النظام السياسي لاختصاصاتها مع ضمان التعاون بينها عن طريق سياساتها التي تصدرها حول القضية المرفوعة امامها.

1- بيانها كمتغير هام في الحفاظ على عملية التوازن الذي تأسس عليها النظام السياسي الامريكي، لتحقيق حالة من الرضى العام، والذي ينتج عنه استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي في البلد.

هدف البحث: يمكن تناول اهداف البحث التى استند عليها، عن طريق النقاط الاتية:

1- تعريف القارئ بطبيعة دور المحكمة العليا بالتأثير في صنع السياسات العامة للنظام السياسي الامريكي، ومدى تأثيرها على القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلد.

2- توضيح مدى ارتكاز النظام السياسي الامريكي في صنع سياساته على القيم الدستورية والقانونية والتي اضحت تشكل الموجه الاساس لمساراته.

3- توضيح السبب الذي يكمن وراء احترام وانصياع القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية لسياسات المحكمة العليا.

مشكلة البحث:

أنطلق البحث من إشكالية مُفادها: إذا كانت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكيّة مؤسسة غير منتخبة، وفي الوقت نفسه تؤثّر في صنع سياسات نظام سياسيّ ديمقراطيّ، يجعل من الانتخاب الأساس في

شرعيّة عمل مؤسساته، فكيف يمكن أنْ تمارس ذلك التأثير في المؤسسات المنتخبة؟. فضلاً عن ذلك فهي مؤسسة لا تمتلك أجهزة تنفيذية، ولا قاعدة دستورية تستند إليها في إنفاذ سياساتها، مع ذلك فقراراتها باتّة وملزمة ولا تقبل النقض، فكيف تُلزم المؤسسات الأخرى على تنفيذها؟.

أستناداً الى ذلك يتطلب الاجابة عن التساؤلات الاتية:

1- كيف تشكلت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الامريكية؟.

2- ما الاختصاصات التي تتمتع بها؟.

3- ما الاليات التي تستخدمها المحكمة العليا في التأثير على صناعة السياسات العامة؟.

4- ما المتغيرات المؤثرة على عمل المحكمة العليا، وما طبيعة الوظائف التي تقوم بها.

فرضية البحث:

اعتمد البحث على فرضية مُفادها: تؤدّي المحكمة العليا دوراً كبيراً في التأثير في صنع السياسات العامة للولايات المتحدة الامريكية؛ لأنّها المعنيّة بالحفاظ على القيم الدستورية والقانونية التي يستند إليها النظام السياسي الأمريكيّ في توجيه مسارته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

الاطار المنهجي للبحث:

اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي، لتوضيح وتحليل عمل المحكمة العليا داخل النظام السياسيّ الأمريكيّ.

أوّلاً: تشكيل المحكمة الاتّحادية العليا، وطبيعة عملها(العضوية والقرار).

مع بدايات تأسيس الولايات المتحدة وإقرار الدستور عام (1889)، ونتيجة اختلاف الرؤى والتوجهات الفكرية للآباء المؤسّسين، والنخب السياسية في الولايات، كان هناك حالة من التعارض، وعدم الفهم الكامل لحجم الصلاحيات على المستويين العموديّ (الحكومة الاتّحادية)، والأفقي (حكومة الولايات)، وللحيلولة دون تعميق حدّة الخلاف بين الأطراف المتنافسة، كان الاتّفاق أنْ تكون هناك جهة قانونية تحسم أيّ نزاع قانوني ينشأ بين تلك الأطراف، فكانت هذه اللحظة الحاسمة التي أوجدت المحكمة الاتّحادية العليا التي اعتبرت حينها ولاتزال أحد أبرز العلامات الفارقة لقوة النظام السياسيّ الأمريكيّ وتميّزه من باقي أنظمة الحكم، يمكن تناوله على النحو الآتي:

1- **عضوية المحكمة الاتّحادية العليا، والاستقطاب السياسي.** اعتمد النظام السياسي على آلية المشاركة في تعيين أعضاء المحكمة العليا، في البداية يقوم الرئيس بالترشيح ثُمّ مصادقة الأغلبية في مجلس الشيوخ[1]، فضلاً عن ذلك فإنّ قُضاة المحكمة العليا يشغلون مناصبهم مدى الحياة ما داموا يتمتعون بحسن السلوك.. ولا يمكن إنهاء عضوية أحد منهم إلاّ عن طريق المساءلة ، والإدانة اللاحقة، أو الاستقالة، أو الموت، أو التقاعد[2]. وبهذه الطريقة في التعيين، وطبيعة الدور الذي يقوم به أعضاء المحكمة تتعزّز المنافسة بين القوى السياسية في تعيين أكبر عدد من أعضائها لصياغة شكل الحياة القانونيّة، والسياسيّة، والمدنيّة في الولايات المتحدة الامريكية وفقاً لتوجهاتهما، والذي بدوره سيحقّق الرضا المجتمعيّ لذلك الحزب لضمان فوزه في الانتخابات[3]

وفي هذا السياق تطلّب أنْ يكون هناك توازن إيديولوجي في توجهات أعضائها، ووجدنا أنّ اختلال التوازن بعد تسلّم الرئيس (دونالد ترامب) الرئاسة تعالت أصوات الديمقراطيين بالرفض، وهذا الرفض انطلق من اعتبارات سياسية حزبية محضة؛ لأنّ بعد سيطرة المحافظين على المحكمة سيكون هناك مراجعة مستمرة للسوابق القانونية المتعلّقة بالحقوق الانتخابية، والعدالة العِرقية، وحقوق العمال، وتنظيم الاسلحة، وقضايا الدين، والقانون الإداريّ، وحقوق التصويت، وقانون تمويل الحملات الانتخابية، الأمر الذي يؤثر فيهم جماهيرياً ولا سيّما في أوقات الانتخابات[4].

---

(1)A.McDougall,American,constitutional-system.
https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/j.1467-9957.1935.tb00510.x

(2) Ralph D. Mawdsley, The United States Federal Judiciary: Its Structure and Jurisdiction, Australia & New Zealand Journal of Law & Education, Vol 10, No 2, 2005 & Vol 11, No 1, p84.

(3)Christian Joppke, Beyond the wall of separation: Religion and the American state in comparative perspective International Journal of Constitutional Law, Volume 14, Issue 4, 1 October 2016, pp.985-986 .

(4) Presidential Commission on the Supreme Court of the United States, Supreme Court of the United States draft final report December 2021,P76-77.
file:///C:/Users/pc/Desktop/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9

ولابد من الإشارة إلى أنّ الدستور الأمريكي تجاوز تفصيل تشكيل المحكمة العليا بشأن عدد أعضائها ومدّة عضويتهم، وعملية إقالتهم ورواتبهم ومواصفاتهم، وترك تحديد ذلك الامر إلى الكونغرس الذي يقوم على تشريع قانونها لتنظيم عملها، وبالرغم من الدور الذي كُلِّفَ به الكونغرس في وضع الضوابط لها فإنّه لم يخرج عن رغبة الآباء المؤسّسين في إعطاء المحكمة العليا الحرية، والاستقلالية التامّة في ممارسة أدوارها [1]

كان الهدف من عدم اشارة الدستور إلى عملية تشكيلها المتمثلة بعدد أعضائها، وتولّي المناصب وعملية التصويت فيها واكتفى بالإشارة إليها، لأسباب تتعلّق في اشتراك جميع القوى في وضع الضوابط التي تحكم الخلافات بأسلوب قانوني عن طريق الكونغرس الذي يضمّ ممثلي القوى السياسية، وهو ما يلزمها على احترامها والتمسك بقراراتها؛ لأنّهم على دراية بمَنْ اتّفق على حلّ خلافاتهم، وعقد النظام السياسي بواسطة تلك المؤسسة القضائية عن طريق ما تتّخذه من قرارات اتّجاه القضايا المرفوعة إليها، وإذا ما تخلّفوا عن احترامها سينهار النظام الذي يعيشون في ظلّه، فضلاً عن جعل المحكمة العليا في حالة تتواكب مع ظروف كلّ حقبة من حيث هيكليتها، وآلية التصويت فيها وتوجهاتها الإيديولوجية، الأمر الذي يجعل النظام في حالة من التطوّر المستمر.

2- **إجراءات التصويت في المحكمة الاتّحادية العليا.** تضمّ المحكمة العليا تسعة أعضاء من القضاة ويكون القرار معنيّاً بهم[2]، فيكون لكلّ منهم صوت واحد في عملية التصويت على القرار بما فيهم الرئيس الذي يتمّ اختياره من بين الأعضاء على أساس الأقدميّة في شغل المنصب في المحكمة العليا، وتعتمد عملية اتّخاذ القرار على الأغلبية البسيطة (4+1) في عملية التصويت على القضايا[3]، وحتّى

%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%86%D9%83%D9%84%D8%B42/SCOTUS-Report-Final%20(1).pdf

(1) Curtis D. Edmonds, Federal Court Concepts, Structure of the Federal Courts, georgia tech. http://www.catea.gatech.edu/grade/legal/structure.htm

(2) Izabela Kraśnicka, Introduction to the American Legal System, Temida 2, Faculty of Law, University of Białystok, Poland, 2008, p37.

(3) محمد سامي حسن، أثر العامل الديني في مؤسسات النظام السياسي الامريكي البروتستانت بعد عام 2001 انموذجاً، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2021، ص113.

يكون النصاب قانونيّاً للمحكمة لا بُدّ حضور ستة من أعضائها في الأقلّ[1]، وتجتمع المحكمة في واشنطن من أكتوبر إلى نهاية يونيو في كلّ سنة[2]، وتكون قراراتها باتّة وملزمة، وآثارها طويلة المدى على رفاهية الأفراد والمجتمعات[3].

ومع كلّ الإجراءات القانونيّة التي تعتمد عليها المحكمة العليا في عملية التأثير في صنع السياسة العامة فإنّ تصورات القضاة هي أحكام المحكمة، وإنّ تصويت القضاة متأثّر بالقانون، والاعتبارات الموضوعية، أو بالاعتبارات السياسية، والايديولوجية او مزيج من الاثنين[4] .

إنّ هذه التركيبة والطريقة التي تُدار بها السياسة العامة، وطبيعة الأدوار التي تقوم بها المحكمة العليا، جعل من تلك السياسات تؤثّر في إعادة تركيب عمل النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: اختصاصات المحكمة الاتّحادية العليا.

بموجب المادة الثالثة من الدستور تتمتّع المحكمة العليا بنوعين من الاختصاصات الأصلي، أو الابتدائي المتعلّق بالقضايا التي تقدّم مباشرةً إلى المحكمة العليا دون الحاجة إلى استئنافها من المحاكم الدنيا المتمثلة بقضايا سفراء الدول الأجنبية والنزاع بين الولايات[5] والاستئنافي الذي يتعلّق بالقضايا التي تُستأنف من المحاكم الأدنى، وهي الأكثر التي تنظر بها المحكمة مقارنةً بالاختصاص الأصليّ[6].

---

(1) لاري الويتز: نظام الحكم في الولايات المتحدة، ترجمة جابر سعيد، ، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة ، ١٩٩٦، ص228.

(2) محمد سامي حسن، مصدر سبق ذكره، ص113.

(3) Presidential Commission on the Supreme Court of the United States, op.cit, pp18.

(4) Brandon L. Bartels, Christopher D. Johnston and Alyx Mark, Lawyers' Perceptions of the U.S. Supreme Court: Isthe Court a "Political" Institution, Law & Society Review, Volume 49, Number 3 (2015), P765.

(5) Outline of The U.S. Legal System, Bureau of International Information Programs United States Department of State ,2004, pp119-120. http://usinfo.state.gov

(6) Ralph D. Mawdsley, op.cit, p84.

فقد جعل النظام عملية وصول القضايا لها إمّا بشكل مباشر من قِبَلِ أطراف النزاع، كما في قضايا سفراء الدول الأجنبية او النزاع بين الولايات، وإمّا بشكل غير مباشر عبر مرورها بالتسلسل البيروقراطي المتمثلة بالمحاكم الدنيا في الولايات بعد أنْ لم تقتنع الاطراف المختلفة حول الحكم الصادر في القضية يتمّ إيصالها إلى المحكمة العليا، وهذا لا يعني أنّ كلّ القضايا التي تُرفع إلى المحكمة العليا تقبل النظر بها، إنّما ترفض الكثير منها بعد أنْ تجد عدم الجدوى فيها؛ لعدم أهميتها، أو أنّها لا تقع ضمن اختصاصاتها.

ثالثاً: آليات المحكمة الاتّحادية العليا في التأثير في صناعة السياسات العامة.

تقوم المحكمة العليا بتأثير في عملية صنع السياسات عن طريق القضايا التي تُرفع إليها مباشرةً، أو من محاكم المقاطعات، ومن قرارات الاستئناف القطعيّة التي تصدر من المحاكم الدنيا[*]؛ لأنّها تمتلك سلطة الطعن في قرارات تلك المحاكم، وهي تنظر في القضايا عندما ترفع اليها من قبل تلك الجهات بعد أنْ تجد فيها الأهميّة[1].

لذلك فإنّ عملية التأثير في صنع السياسة العامة من قبلها لا تكون بطلب، أو رغبة منها، وإنّما عن طريق طلب مقدَّم إليها من أطراف مختلفة، أو متنازعة في تفسير مواد الدستور، أو في قضية ما تتعلق بتشريع قانون، أو إصدار قرار أو حكم من قبل محكمة فيدرالية دنيا فإنّ المحكمة بدورها تقوم بالنظر بذلك الطلب، وإصدار القرار حوله الذي يكون بمنزلة سياسة عامة تحدّد مجريات تلك القضية بشكل عام، وفعالية تلك السياسة سارية المفعول على جميع القضايا المشابهة لها وعلى مرّ الأزمان ما لم يصدر قرار آخر من المحكمة العليا يعدل من تلك السياسة.

---

* إنّ النظام القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية، يتكون بشكل عام من ثلاثة مستويات. الأوّل المحاكم الأدنى وهي محاكم المقاطعات، والثاني محاكم الاستئناف, وهي محكمة الدائرة والمحكمة العليا التي هي محور موضوعنا. المصدر: محمد سامي حسن ، مصدر سبق ذكره، ص111.

[1]Comparing Federal & State Courts,United States Court website. https://www.uscourts.gov/about-federal-courts/court-role-and-structure/comparing-federal-state-courts.

فإنّ عملية التأثير في صنع السياسة في المحكمة العليا تكون عن طريق طلب مقدّم إليها من قبل الهيئات المنتخبة، والكيانات، والأشخاص المختلفة حول قضية ما[1]، ويتجسد ذلك من خلال عدم قدرة العملية السياسية الانتخابية على سبيل المثال على حلّ الخلافات السياسية خلال أوقات الانقسام، أو الاختلاف بين الحكومة والبرلمان (جمهوري- ديمقراطيّ) تذهب إلى دفع ذلك الخلاف إلى المحكمة في سبيل صنع سياسة في ذلك الموضوع من أجل حلّه لتحقيق أهداف سياسية؛ لأنّهم لا يمكنهم الحصول على ذلك القرار من هيأة تشريعية غير موحّدة، الأمر الذي يلزم تلك المؤسسات على تقديم طلب في تلك القضية الى المحكمة العليا لحل ذلك الخلاف، ومن المنطقي أنّ المحكمة ليست طرفاً غير مرحّب به في العملية الديمقراطية، فتكون مدعوّة للحفاظ على الدوافع الديمقراطية التي لا يمكن معالجتها بواسطة المسار التشريعي العادي[2] وحتّى عندما يتعلّق الأمر بالاختلاف حول قرار محكمة فيدرالية في إحدى الولايات، فإنّ المحكمة العليا تعيد النظر بذلك القرار، وأبرز مثال على ذلك، فقد قضت المحكمة العليا في قضية Citizens Unnited V. Fec) إذْ أرادت منظّمة (Citizen Unnited) بثّ فيلم ينتقد الحزب الديمقراطي بعنوان (هيلاري: فيلم) فقد منعت (BCRA) بدواعي نفقات الاتّصال، رفعت (Citizens Unnited) دعوى أيّدت محكمة المقاطعة (BCRA) قرار منع الفيلم فنقضت المحكمة العليا قرار محكمة الولاية مشيراً في ذلك إلى جواز الإنفاق على الفيلم وعرضه، وبذلك نقضت المحكمة رأيها السابق في قضية (أوستن ضد غرفة التجارة) في ميشغان في عام (1990) وبذلك تمكنت المحكمة من إنهاء ذلك النزاع الحاصل حول تلك القضية[3].

---

(1) ياسين محمد العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 51-52.

(2) Cornell W. Clayton, The sypply and demand sides of judicial Policy-making (OR, Whu by so positive about The icialization of Polilics?), 2002, PP77-78.
file:///C:/Users/pc/Desktop/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%86%D9%83%D9%84%D8%B42/The%20Supply%20and%20Demand%20Sides%20of%20Judicial%20Policy-making%20(Or%20Why%20Be.pdf

(3) Logan Strother, Impact: The Supreme Court in American Politics, PhD thesis, Syracuse University, 2017, PP 230-231.

وعليه فإنّ بيروقراطية النظام السياسي الأمريكي جعلت آلية عمل المحكمة العليا في التأثير في صنع السياسات العامة تقوم بعد مرورها بسلسلة من أحكام المحاكم الدنيا، باستثناء بعض القضايا التي تقدّم مباشرةً لها كما موضح آنفاً، لكنْ في المجمل تكون بطلب من أطراف النزاع، وهو ما يجعل منها المحصّلة النهائيّة في صياغة شكل السياسات العامة.

رابعاً: المتغيّرات المؤثّرة في المحكمة الاتحادية العليا.

تتعدّد المتغيرات التي تؤثر في المحكمة العليا في توجيه السياسيات العامة، فالمحكمة العليا تستجيب لظروف العصر الموجودة به وتتأثر بالظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تحكم الواقع والطبيعة القانونية للقرارات التي تصدّرها.

إنّ جوهر عمل المحكمة يقوم على ما تتّخذه المحكمة من قرارات من قبل القضاة التسعة، وهؤلاء القضاة عادةً ما يكونون من نخب المجتمع، إمّا بحكم انتمائهم العائلي، وإمّا طبيعة عملهم القانوني، وإمّا بسبب طبيعة النظام النخبوي في الولايات المتحدة الامريكية، الأمر الذي جعل من اهتماماتهم ينصبّ باتّجاه معيّن.. وبذلك يخشى هؤلاء القضاة من أنّ النخب يمكن أنْ تؤجّج الرأي العام ضدّ قراراتها ولا سيّما القضاة المتأرجحين[1]

فضلاً عن ذلك فإنّ المحكمة العليا بشكلٍ عام، تأخذ بنظر الاعتبار مخاطر ردود فعل الحكومة والكونغرس، نعني بذلك أيّ إجراء سلبيّ من قبلها اتّجاه سياساتهما، بل إنّها تبتعد عن الاحتكاك معهما[2]، فالمحكمة عندما كانت تحت حكم (جون مارشال) (1801-1835) حازمة وقوية لكنّ حسابات (مارشال) تؤكّد تجنب المواجهة مع الحكومة والكونغرس من أجل حماية المحكمة وتعظيم نفوذها، وعادةً ما يتمّ تفسير

[1]Lawrence Baum and Neal Devins, Why the Supreme Court Cares About Elites, Not the American People, The georgetown law journal [Vol. 98, 2010, pp1516-1517. https://scholarship.law.wm.edu/facpubs

[2] JONATHAN P. KASTELLEC, Judicial Federalism and Representation, Journal of Law and Courts, U.S.A, pp54. https://scholar.princeton.edu/sites/default/files/jkastellec/files/kastellec_judicial_federalism_for_web.pdf

سياسات (الصفقة الجديدة)[*] في عام (1937) على أنّها نتيجة لتجنّب المواجهة مع الرئيس والكونغرس التي قد تلحق أضراراً بالمحكمة العليا، وكذلك التحوّل في قرارات المحكمة المتعلّقة في فسح المجال أمام الحريات المدنية بشكل أكبر خلال أواخر الخمسينيات يَعد انسحاب تحت هجوم الكونغرس، فقد يغادر القضاة مواقفهم المفضلة عند الحاجة إلى تجنب الكونغرس، كما في قرارهم (اسكريدجا) سنة (1991) و (سبيلر ضد جيلي) سنة (1992)[1].

تأخذ المحكمة أيضاً في كثير من الأحيان مخاوف التنفيذ عند البتّ في القضية، علاوة على ذلك تلجأ المحكمة في بعض الأحيان إلى التراجع عن قرار سابق لها من جرّاء ازدراء الحكومة المنتخبة، فالمحكمة تُدرك جيّداً مخاطر ردّ الفعل العكسي المحتمل من جراء حكم دستوري كاسح. على سبيل المثال، اعتقد القضاة أنّ الرئيس (ريتشارد نيكسون) قد يتجاهل حكم المحكمة في قضية أشرطة (وترغيت)، لذا تنازلوا عن مواقفهم الشخصية، وأصدروا قراراً بشأن القضية كان سبباً باستقالة (نيكسون) لاحقاً. يستطيع القضاة استيعاب مخاطر ردّ الفعل الحكومة والكونغرس، إمّا عن طريق إصدار أحكام دستورية ضيقة ومحدودة ولتوقيت محدود وإمّا لقضية محددة المكان، وإمّا عن طريق الحكم على أسس قانونية وليست دستورية على سبيل المثال عن طريق تجنب ملف الطعن الدستوري في إعادة تفويض قانون حقوق التصويت لعام (2006)، أكثر الامثلة

---

* **الصفقة الجديدة:** هي خطة عمل إصلاحية اقتصادية، طرحت على شكل قرارات رئاسية وتشريعات قانونية في عهد الرئيس الامريكي (فرانكلين روزفلت) لتفادي الأزمة الاقتصادية، إلاّ أنّها واجهت معارضة من قبل المحكمة العليا، اتضح ذلك من خلال توجهاتها والسوابق القانونية لها، ممّا دفع بالرئيس الامريكي (روزفلت) الى طرح اقتراح يقوم على تعيين قاضي إضافي كبديل عن كل قاضي في المحكمة العليا يصل عمره إلى السبعين سنة على أنْ لا يتجاوز عددها أكثر من (15) قاضياً، وبذلك أراد (روزفلت) ان يزج المحكمة بقضاة ذات ايديولوجيات مغايرة تعمل على تمرير تلك القرارات والتشريعات، إلاّ أنّ ذلك لم يحصل وبقيت المحكمة على نفس عدد قضاتها؛ لأنّ المحكمة أشارت من خلال قراراتها المتعلقة في قضية (jones and laughlins steetcorp V Nlrb)، حيث اعتبرت أنّ قانون علاقات العمل الوطني هو ممارسة صحيحة للكونغرس لتنظيم التجارة بين الولايات وغيرها من الأحكام التي أيّدت تلك الخطة الاصلاحية. المصدر:

Presidential Commission on the Supreme Court of the United States, op.cit,pp184.

[1] Lawrence BaumK, the supreme court in American Politics, (2003),PP164.

www.annualreviews.org

وضوحاً على القضاة الذين أخذوا بنظر الاعتبار ردّ الفعل العنيف تُجاهها هي قرارات تنأى بها المحكمة بنفسها عن القرارات السابقة غير الشعبية، وهذا واضح بين عامي (1956-1957).[1]

وأخيراً فإنّ المتغيرات المؤثّرة في قرارات المحكمة عديدة، ولكنْ تبقى مفاهيم القضاة لسياسة القانون أحد أهمّ المؤثرات، وعموماً فإنّ المحكمة مؤسّسة ذات أغلبية تقوم على التوافقات في صنع سياساتها مع تفضيلات السياسات للأفرع المنتخبة، وآثار التطوّرات المجتمعية فيهم، فصياغة السياسات من المحكمة العليا هي نتاج عصرها، وقد تختلف مع رغبات وتوجهات الرأي العام، إلاّ أنّ التعينات اللاحقة يمكن أنْ تتوجه نحو توجهات الرأي العام، والفروع المنتخبة.

خامساً: وظائف المحكمة الاتحادية العليا في توجيه السياسات العامة.

تعدّدت الوظائف التى تقوم بها المحكمة العليا في التأثير في صنع السياسات العامة؛ لأنّها متغيّر ضبط وتوازن في عمل المؤسسات والأفراد، وعلى المستويين الأفقي والعمودي، الأمر الذي جعل من طبيعة وظائفها تتنوّع بحسب كل قضية، وما تتطلب إليه من معالجات وفقاً للأطر الدستورية، يمكن تناولها على النحو الآتي:

1- **المراجعة القضائية.** تخضع بموجبها القوانين، والقرارات والأحكام الصادرة من المحاكم الفيدرالية الدنيا إلى التحقّق من مدى مطابقتها للقواعد الدستورية والثوابت الديمقراطية من قبل المحكمة العليا، وفي حالة عدم امتثالها لتلك المعايير[2]، يتمّ إعادة النظر في القرار، أو التشريع ، أو الحكم، وابطال العمل به[3].

---

(1) Lawrence Baum and Neal Devins, op.cit,1525- 1527 .

(2) Philip Selznick , American society and The rule of Law, Syracuse Journal of International Law and Commerce, Vol. 33, No. 1 Art. 4,2005,p32
https://surface.syr.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1343&context=jilc

(3)The Supreme Court's Role in the Degradation of U.S. Democracy, PP21,
file:///C:/Users/pc/Desktop/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9

وعليه فإنّ السياق المعتمد في عملية المراجعة القضائية ينصبّ أساساً على التأثير في السياسة العامة، ويكون ذلك عن طريق توجيهها بالأسلوب الذي يتوافق مع معطيات القواعد الدستورية، والسوابق القانونية المتمثلة بأراء المحكمة العليا السابقة المتعلقة بهذا الموضوع.

2- **تفسير القواعد الدستورية.** تتولى المحكمة العليا وظيفة تفسير القواعد الدستورية، عندما يعرض عليها قانون، أو قرار، أو حكم من المحاكم الدنيا من قبل الأطراف المختلفة لمعرفة مدى التزامه وتطابقه مع المواد الدستورية، وبناءً على ذلك تقوم المحكمة العليا بالنظر في ذلك، وإبداء الرأي حوله جرّاء تفسير المادة الدستورية الذي يستند إليها ذلك القانون، أو القرار، أو الحكم الذي من خلاله تُعطي رأيها في قبوله من عدمه. وبذلك فهي تنشأ سلطة القواعد القانونية، وتمنحها الفعالية والشرعية على ممارساتها، ما يجعلها تمتلك سلطة إعطاء صفة الإلزام، وإبطال القوانين عند تفسيرها للقواعد الدستورية[1]. ما يمكنها ذلك من إيقاف إجراءات تشريعية وتنفيذية كما هي الحال في قضية (فورمان ضد جورجيا)؛ اذْ فسّرت المحكمة المادّة الثامنة من الدستور (حظر التعديل) حظر العقوبات القاسية، وجاء التفسير لحظر عقوبة الإعدام، ثُمّ أمر بوقف عقوبة الموت في عام (1970)...

إنّ تفسير القواعد الدستورية من المحكمة العليا نجده يختلف من وقت إلى آخر، فعندما تقوم المحكمة بين مدّة، وأخرى في تفسير السوابق القانونية كالإجهاض في منعه، والسماح به في وقت آخر[2].. وقرارها في عام (1976) في قضية (ذي سي ضد هيلر) بشأن حيازة الأسلحة، فقد حظرت المحكمة العليا تماماً حيازة الأسلحة (المسدسات وغيرها) التي يتمّ الاحتفاظ بها بالمنازل؛ لغرض الدفاع عن النفس وجاء القرار وفقاً للتعديل الثاني، لكنْ بعد ذلك حكمت المحكمة بالسماح في حيازة الأسلحة من

%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D90%86%D9%83%D9%84%D8%B42/CLC%202022%20SCOTUS%20Report_final.pdf

(1) Logan Strother, op.cit, PP21.

(2)Lawrence Baum and Neal Devins, op.cit, PP23-24.

للمزيد انظر: اميل هوبنر، النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية، أبو ظبي، مركز الأميرات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.

المواطنين[1]، هذا التغيّر يرجع الى اختلاف توجهات أعضائها جرّاء التعينات الجديدة فيها التي يكون لها فهم وقناعة مغايرة عن تفسير الأعضاء السابقين، فضلاً عن ظروف كل مرحلة زمنية وما تعتريها من متغيرات سياسية، واقتصادية، واجتماعية تفرض واقعاً جديداً[2].

وبموجب سلطة المحكمة العليا في تفسير القواعد القانونية، جعل الكونغرس والحكومة والمحاكم الدنيا تضطر الى الاستجابة لسياسة معينة عند تشريع قانون، أو إصدارها قرار، أو حكم، فهم على دراية بتوجهاتها وبسوابقها القانونية في هذا الموضوع، لذلك يسعون إلى تأجيل بعض القوانين والقرارات، أو إصدار أحكام تتماشى مع توجهاتها وسوابقها القانونية، أو جعل القانون أو القرار في سياسة مقاربة من سياستها في سبيل عبورهما من دون أنْ يتعرّضا إلى النقض نتيجة توجهاتها الإيديولوجية، أو وجود سابقة قانونية لا تجيز ذلك القانون أو القرار[3]، فلا توجد للكونغرس والحكومة سلطة عند تفسيرها القوانين والقرارات من المحكمة العليا؛ لأنّ قراراتها باتّة وملزمة فهي بذلك الموجه الرئيس لسياسة النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية[4].. وهذا غير بعيد عن عمل النظام السياسي في جعل مقدرات البلد وتوجيه سياساتها بيد نخبة قضائية قادرة على التأثير في صنع السياسة، فالكونغرس يضمّ مجموعة من الممثلين المنتخبين الذي قد يخصّ القانون إلى فرض إرادة، أو تقدير من قبلهم، حتّى الرئيس يمكن أنْ يخضع لأهوائه وفكّ عقد هذا التوازن الذي يقوم عليه النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية.. كما هي الحال مع (دونالد ترامب) فقد كان للمحكمة دورٌ في نقض بعض قراراته المتعلّقة بالهجرة وغيرها[5].

وبذلك فإنّ عملية التفسير الذي تقوم بها المحكمة العليا تنطلق من معيار دستوري، لكنّ حتّى هذا المعيار يستند في بعض الاحيان إلى توجهات وقناعات قضاة المحكمة، ومدى فهمهم المادة الدستورية

---

(1) Logan Strother, op.cit, PP225-226.

(2) Curtis D. Edmonds, Federal Court Concepts, Structure of the Federal Courts, op.cit.

(3) Cornell W. Clayton, op.cit, PP74.

(4) Presidential Commission on the Supreme Court of the United States, pp 184.

(5) Lawrence Baum and Neal Devins, op.cit, pp25-26.

الذي استند إليها ذلك القانون، ومع ذلك يبقى الإطار الليبرالي هو المحور الأساسي في بنية الدولة الذي لم يخرج عنه الدستور، وتفسيرات المحكمة العليا في توجيهها السياسات العامة.

3- الفصل بين السلطات.

إنّ من أهمّ وظائف المحكمة العليا في عملية التأثير في صنع السياسات هو بقاء كلّ سلطة تمارس صلاحياتها وفقاً لاختصاصاتها دون التعدي على الأخرى من خلال جعل الدستور هو الفاصل بينهما، فدورها يتلخص في الحفاظ على التوازن بين سلطة الكونغرس والسلطة التنفيذية[1]. وهذا لا يعني أنْ يكون هناك فصل تام دون أنْ يكون هناك تعاون- علاقة متبادلة بين السلطتين[2]، لكنّ المقصود في ذلك هو الحفاظ على اختصاص كلّ سلطة في ممارسة مهامها الذي بدوره سيحدّ من تداخل عملها، أو مصادرة سلطة لصلاحيات السلطة الأخرى الذي سيُسهم في تنظيم عمل النظام السياسي، ويحدّ من التفرد بالقرار من قبل سلطة على حساب السلطة الاخرى[3].

يتّضح من ذلك أنّ وظيفة المحكمة العليا في التأثير في صنع السياسات العامة هو نتاج تدخلاتها، ومدى تأثير تلك التدخلات للحفاظ على صلاحيات كلّ سلطة داخل النظام السياسي، يمكن عدّ هذا التدخل من قبل المحكمة العليا على أنّه إجراء يقوم بتعديل، أو نفي جوهري في سياسات الحكومة والبرلمان، وعلى المستويين الاتّحاد، والولايات.

4- تخفيف حدة النزاعات، وتعزيز الحقوق والحريات.

تقوم المحكمة العليا بوظيفة ضبط حركة مؤسسات النظام السياسي، والحفاظ على الحقوق والحريات عن طريق إدارة المعارك السياسية بأطر قانونية تُضفي عليها طابع التنافس أكثر ممّا هو عليه صراعاً، بل تلجأ في بعض الاحيان إلى وضع سوابق قانونية لمعالجة مشاكل سياسية، واجتماعية يمكن أنْ تحدث مستقبلاً،

---

(1) McWhinney Edward, op.cit, PP 534-535.

(2) McWhinney, Edward, "The Supreme Court and the Dilemma of Judicial Policy-Making" (1955). Minnesota Law Review, Pp 534.https://scholarship.law.umn.edu/mlr/1215

(3) Court Role and Structure, United States Court.com. https://www.uscourts.gov/about-federalcourts/court-role-and-structure.

كما في القرارات المتعلقة بحركة الحقوق والحريات في الستينيات في محاولة لتعزيز النسيج الاجتماعيّ، وتفادياً للاضطرابات السياسيّة، والاجتماعية التي يمكن أنْ تحدث بين السود والبيض نتيجة التحيّز العنصريّ[1]

إنّ أبرز مثال على ذلك ابتدأ عام (1960) حين ألغت المحكمة الكثير من القوانين الفيدرالية، والعديد من قوانين الولايات المتعلقة بالحقوق والحريات، فقد أبطلت السياسة التشريعية والإدارية على مجموعة من المسائل المهمّة، من بينها الفصل في المدارس والاحتفالات الدينية في المدارس، والإجراءات الجنائية والإجهاض، وسلطة تنظيم حكومات الولايات، والقضايا المتعلّقة بالقطاع الخاصّ[2]، فقد قامت المحكمة العليا بقيادة كبير القضاة (ايرل وارين) بمراجعة القوانين التي تتعلّق بالحقوق، وأهمّها حق التصويت عن طريق قضية (ويسبيري ضد ساندرز) في عام (1964)، وأعلنت أنّ من أهمّ الحقوق في البلد الحرّ أنْ يكون لك صوت في الانتخابات وفي قضية (بيكر ضد كار) إعادة توزيع الدوائر الانتخابية التي تضمن العدالة الانتخابية، وأيّدت المحكمة أيضاً التمويل السياسي للحملة الانتخابية في قانون الحملة الانتخابية الفيدرالية وحظر النفقات المقدّمة من الشركات للحفاظ على عدالة ومساواة العملية الديمقراطية، كلّ هذه القرارات كانت بمنزلة المؤثر في صنع سياسة جديدة في عمل النظام السياسي[3].

نلاحظ من ذلك أنّ المحكمة العليا استهدفت أهمّ مكامن التفكّك، والصراع السياسي والاجتماعيّ الذي من الممكن أنْ يتعرّض لها النظام السياسي، والتي بدورها عملت على إعادة صياغته بالشكل الذي يعزّز من ذلك الترابط، سواء أكان ذلك عن طريق الحدّ من أيّ عملية صراع سياسي وتحويلها إلى منافسة وفقاً للأُطر القانونيّة أم عن طريق تقوية أواصر المجتمع الذي يعمل على جعل الجميع متساويين أمام القانون، وإزالة كلّ مظاهر التمييز العنصريّ.

---

(1) Logan Strother op.cit, PP34-35.

للمزيد انظر: رعد قاسم صالح، المجتمع الامريكي ودوره في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة، بغداد، دار ومكتبة عدنان، 2014.

(2) Lawrence BaumK,op.cit ,PP 165.

للمزيد انظر: علي صبيح التميمي، فلسفة الحقوق والحريات السياسية، عمان، دار امجد للنشر والتوزيع، 2018.

(3)The Supreme Court's Role in the Degradation of U.S. Democracy, op.cit, pp6.

5- حفظ التوازنات.

واحدة من أبرز وظائف المحكمة العليا وأهمّها الحفاظ على صيغة التوازن التي تأسس عليها النظام السياسي الأمريكي، ومع ذلك فأجزاء النظام لا بُدّ أنْ ترتبط بأشكال مختلفة من التنظيمات السياسية التي تقترب إلى بعض أنواع الصراع، وهذه التنظيمات قائمة على التحيّز، وتحقيق المصالح الشخصية، فمثلاً رئيس الجمهورية وما يمتلكه من إمكانات، وأدوات، وصلاحيات تنفيذية، وإصدار القرارات، وقدرة الحصول على المعلومات التي تصل إليه من اجهزته المخابراتية ومستشاريه، وغيرها التي يستخدمها لتحقيق أهداف سياسية في الأغلب، ويزداد ذلك عندما يكون للرئيس أغلبيّة في الكونغرس، فهو يقترح القوانين في بعض الأحيان التي من الممكن أنْ تصبّ في صالح حزبه[1]. وحتّى فيما يخصّ الكونغرس فبحكم اختصاصاته التشريعيّة، ومع سيطرة أغلبية أحد الحزبين ما يسمح له في تشريع القوانين التي تصبّ في صالحه، إلاّ أنّ النظام السياسيّ لم يغفل ذلك؛ لأنّه جعل فعاليّة، وشرعية القوانين والقرارات مرتبطة بالمحكمة العليا، وأنّ الدور الذي يمكن أنْ تمارسه من خلال تأثيرها قبل تشريع القانون، أو إصدار قرار من الرئاسة، هو أنّ المؤسستين المنتخبتين تأخذان على عاتقهما قبل الشروع في إصدار قانون، أو قرار أنْ يكون هناك رأي المحكمة العليا بذلك، فهي بذلك تفرض عملية التوازن، سواء أكان ذلك على مستوى عمل المؤسسات أم على مستوى الحزبين الرئيسين[2].

فالمحكمة تقوم بإدارة ذلك النزاع بأسلوب قانوني مع حضور واضح لمبدأ التوازن الذي تأسّس عليه النظام السياسيّ الذي حافظ بدوره على ديمومة، واستمرار عمله من دون أنْ ترتقي أيّ عملية اختلاف ما بين الحزبين الرئيسين إلى حالة من الصراع بل إلى منافسة يحكمها الدستور، والقانون.

بالمجمل فإنّ وظائف المحكمة العليا التي تمثّلت على المراجعة، والتفسير، والفصل بين السلطات وغيرها تندرج في إطار الرقابة على مؤسّسات النظام، وعموماً فإنّ وظائف المحكمة العليا لا تقوم بها من تلقاء نفسها

---

(1) Logan Strother,op.cit, PP164-167.

للمزيد انظر: تشارلز جونز، مقدمة قصيرة عن الرئاسة الامريكية، ترجمة محمد السيد حرفوش، القاهرة، دار الشروق، 2011.

(2) Outline of The U.S. Legal System, op.cit. pp119-122.

أو رغبة منها، إنّما عن طريق طلب يُقدّم لها من الأطراف المختلفة لإعطاء الرأي حول دستورية هذا الموضوع من عدمه، ما يجعل من ممارسة عملية الرقابة من المحكمة مرتبط بطلب الأطراف المختلفة.

سادساً: مكانتها وقدرتها على معارضة وإبطال سياسات النظام السياسي.

تشكّل المحكمة العليا متغيّراً مؤثّراً في النظام السياسي الأمريكي بالرغم من أنّها مؤسسة غير منتخبة، وهذا يعود إلى المكانة التي منحها لها الدستور والقانون اللذان جعلا منها تمنح الشرعية لإجراءات المؤسسة السياسية المنتخبة على سنّ التشريعات في البرلمان وإصدار القرارات من الحكومة، وعزّز مكانتها أيضاً في اتّساع حجم الوعي لدى المجتمع والنخب السياسية الأمريكية في القبول بقراراتها، فإذا كانت المحكمة ذات أغلبية محافظة جعل قراراتها إلى جانب المحافظين لكنّ هذا يمنع الليبراليين من الطعن في شرعيتها والعكس صحيح ؛ لأنّ الليبراليين على علم من أنّه بعد ذلك ستكون المحكمة ذات أغلبية ليبرالية، وهو ما يمنع التشكيك بقراراتها، هكذا هي بنية النظام السياسيّ الأمريكي الذي يقوم على أساس التوازن، والتفاهم.

إذْ إنّ الكونغرس مهما شعر بتدخل المحكمة العليا في الشأن السياسي فهو لم يقدم للعمل ضدّها من خلال إثارة الشكوك حولها، أو استخدام سلطته ضدها عن طريق تعديل قانونها فلم يتغيّر حجم المحكمة العليا منذ الستينيّات من القرن الماضي، ولم يتمّ قطع ولايتها القضائيّة كردّ فعل سلبيّ على سياساتها، ويكمن جزء من التفسير في ذلك إلى الاحترام المؤسّسي للمحكمة العليا من قبل الكونغرس، وصعوبة سنّ التشريعات التى تحجم دور المحكمة في تلك القرارات، هذه الصعوبة تكمن في افتقار أغلبيّة قويّة، أو مستقرّة لصنع مثل ذلك القانون، فمثلاً فشلت كلّ المحاولات على إسقاط شرعية مقترحات قرارات حرق العلم على الرغم من المعارضة الشعبية الواسعة والعميقة لتلك القرارات وهو يعكس القوة الرمزية للتعديل الأوّل[1]، فإنّ ذلك الأمر تمثّل في إحراق العلم من قبل (غريفوري لي جونسون) في عام (1984) احتجاجاً على سياسات الرئيس (رونالد ريجان)، وقد تمَّ اعتقاله بموجب قانون (تكساس) لتدنيس العلم، فقد ألغت المحكمة العليا قانون تدنيس العلم واعتبرت ذلك الفعل شكلاً من أشكال حرية التعبير التي كفلها الدستور، احتجّ الكونغرس على هذا القرار في عام (1989) لكن المحكمة أكّدت على حكمها السابق وألغت القانون، وعندما تمَّ اعتقال اثنين من

(1) Lawrence BaumK, the supreme court in American Ppolitics, (2003), PP174.
www.annualreviews.org

المتظاهرين في ذلك الوقت، فإنّ الكونغرس قام بسبع محاولات لنقض قرار المحكمة في عام (1990) إلى (2005) من خلال تمرير تعديل دستوري لكنّه فشل في تحقيق أغلبيّة الثلثين في مجلس النواب[1]. بل الأكثر من ذلك شكّك الكثير من المُشرّعين بقرار المحكمة لعام (1863) المعروف بسيء الصيت في قضية (سكوت ضد سانفورد) التى قضت بأنّ الأفريقيّ لا يمكن عدَّهُ مواطناً أمريكيّاً، وأنّ الكونغرس لا يستطيع حظر العبودية في بعض المناطق، واستجاب لها[2]، حتّى فيما يخصّ السياسات غير الشعبية التي قد تُكلّف المحكمة تراجعاً في الدعم العام على المدى القصير وليس البعيد، مثال (بوش ضد جور)، فإنّ قضاة المحكمة سينقسمون على أسس إيديولوجية في هذه القضية ، فمنهم يضمن قراره فوز (بوش)، وأنّ ذلك سيثير النقد اللاذع ؛ لهذا كان لديهم سبب للاعتقاد بأنّهم قادرين على الصمود في وجه العاصفة مع رئيس جمهوري قريباً لتولّي المنصب، والأغلبيّة الجمهورية في الكونغرس[3]. فضلاً عن ذلك ستكون نسبة الراضين، والرافضين لتلك السياسة متساوية، وسيزول حجم العداء على المحكمة العليا من قبل الرافضين شهراً بعد شهر من وقت اتّخاذ تلك السياسة، حتّى لو كان المحافظون في المحكمة العليا يتصرّفون بناءً على اعتبارات سياسية[4].

ومع ذلك لا بُدّ من الإشارة إلى أنّ المحكمة العليا يتضاعف دورها وتأثيرها في أوقات الحرب بسبب قيام الكونغرس، والحكومة على إصدار القوانين، والقرارات التى تحدّ من الفتنة والأزمات الاقتصادية، والتعبئة الوطنية، ومجابهة الأعداء والحدّ من بعض الحريات من خلال تشديد الرقابة كما فعل الرئيس (إبراهام لينكولن) بخطوات قمع السلوك الغادر في الحرب الأهليّة وغيرها، فقد كان للمحكمة دور في نقض هذه

---

(1) Logan Strother, op.cit, PP162-164.

(2) Presidential Commission on the Supreme Court of the United States, Supreme Court of the United States draft final report December 2021,PP68.
file:///C:/Users/pc/Desktop/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%86%D9%83%D9%84%D8%B42/SCOTUS-Report-Final%20(1).pdf

(3) Lawrence BaumK,op.cit , PP166-167.

(4) Constitutional Topic: The Constitution and Religion. 29 Jun 2010
https://www.usconstitution.net/consttop_reli.html

القوانين والقرارات، وأنّ هذا الامر يعتمد على طبيعة القضاة في المحكمة العليا، فإذا كانت أغلبية محافظة نجد قرارات المحكمة مع هذه القوانين والقرارات، أمّا إذا كان العكس فإنّ المحكمة تنقض هذه القوانين والقرارات[1].

يتّضح من ذلك أنّ مكانة المحكمة العليا وقدرتها على فرض سياساتها على مؤسّسات النظام تنبع من الدستور والقانون، ومن القيم السياسيّة والاجتماعية المترسّخة في المجتمع الأمريكي الذي يرى في المحكمة العليا المؤسسة الحامية للنظام، والمسؤولة عن تجاوز تحدّياته التي تطرأ على المستويات كافّة؛ لذلك سنتناول بعد ذلك قدرة المحكمة العليا على إنفاذ سياساتها.

سابعاً: إنفاذ السياسات العامة.

إنّ اكثر قضية تثير الاستهجان في عمل المحكمة العليا بالولايات المتحدة الامريكية، هي عملية التنفيذ للسياسات التى تقوم على إصدارها، وبإلزامية تلك السياسات على باقي مؤسسات النظام السياسي، فهي لا تمتلك سلطة على تنفيذ قراراتها، إنّما تعتمد على الأذرع التنفيذية التي تكون خارجها، فضلاً عن ذلك فهي ايضاً لا تمتلك أيّ صفة للإلزام على تنفيذها من قبل المؤسسات الاخرى.. فالكونغرس هو المسؤول عن تشريع قانونها، ثُمّ هو من يقوم على تحديد صلاحياتها، ووضع سلطاتها، فلماذا كلّ هذا الاحترام والإلزام وعدم المساس بها من المؤسّسات الاخرى.

إنّ الإجابة عن ذلك تكمن في ميكانيكية عمل النظام، عندما أعطى مَنح الشرعية لسياسات الدولة بيد نخبة قضائية لجعلها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدستور الذي هو محطّ اتّفاق الجميع وقبولهم، فأضحت تلك السياسات مُلزمة على تنفيذها من فروع النظام الاخرى، فضلاً عن ذلك عمل النظام على خلق آلية تلزم وترضي الجميع في الوقت نفسه على الالتزام بسياساتها، أهمّها عملية تعيين أعضاء المحكمة العليا التي تتمّ عن طريق الترشيح من قبل رئيس الجمهورية، ومصادقة مجلس الشيوخ، فضلاً عن التنشئة السياسية

---

[1] Lee Epstein, Daniel E. Ho, Gary King and Jeffrey A. Segal, The Effect of War on the Supreme Court, (April, 2005), PP12-13. http://gking.harvard.edu/files/abs/crisis-abs.shtml.

والاجتماعية التي تقوم على تعزيز الاتّفاق حول السياسة القانونية التي تُقرّها المحكمة العليا، وقبول السلطة الهرمية التي تقوم عليها المحكمة العليا[1].

وعلى الرغم من عدم إشارة الدستور إلى تأسيس المحاكم الدنيا، فقد اعتمد نظام تسلسل قضائيّ هرمي على الفيدرالية الأدنى من خلال تشريع من الكونغرس يشير إلى المحاكم الفيدرالية الدنيا التي تعتمد في أحكامها على ما تصدر المحكمة العليا من قرارات، وبذلك عزّز دورها في النظام السياسي الأمريكي واستطاعت فرض نفسها في التأثير في عملية الصنع، وتنفيذ سياساتها[2]

فضلاً عن ذلك، فإنّ النظام عزّز من دورها في تنفيذ سياساته أيضاً عندما جعلها لا تتصرّف بشكل مباشر مع المجتمع إنّما يتم توجيه قراراتها إلى صانعي السياسة العامة الآخرين عادةً من قضاة، وإداري المحاكم الادنى، ومن خلال ذلك نجد أنّ أبرز حدث حول الامتثال لقرارات المحكمة يتمثّل في محكمة (وارن) فقوبلت بعض قرارات المحكمة التي عُدّتْ تدخلاً في الشأن السياسي، والاجتماعي بالرفض، كانت الردود على قضية (براون ضد مجلس التعليم) في سنة (1954) عدم إلغاء الفصل العنصري في أنظمتهم، ووجود عدم امتثال لقرارات محكمة (وارن) في المدارس العامة التي حافظت على قراءات الإنجيل، وإقامة الصلاة بعد أنْ حظرتها المحكمة في عامي (1962-1963) و (Way1968 ، Reich 1968)[3]. وحتّى المحاكم الدنيا لم تستجب في البداية، إلاّ إنّه بالرغم من ذلك الرفض للامتثال، فإنّ بيروقراطية التسلسل في المحاكم قد استجابت في النهاية إلى قرارات المحكمة المتعلّقة بالفصل العنصريّ، وإلغاء المظاهر الدينية في المدارس العامة [4].

---

(1) Lawrence BaumK, op.cit, PP176.

(2) Logan Ray Strother, op.cit, PP29.

(3) Lawrence BaumK, op.cit, PP171-172.

للمزيد انظر: عبد الفتاح ياغي، الحكومة والادارة العامة في الولايات المتحدة الامريكية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

(4)Christian Joppke, Beyond the wall of separation: Religion and the American state in comparative perspective International Journal of Constitutional Law, Volume 14, Issue 4, 1 October 2016, pp.986-987.

وبالمقارنة بين المحكمة العليا، والكونغرس فإنّهما يعملان على تشكيل السياسة الإدارية، إلاّ أنّ المحكمة لها قدرات افضل من الكونغرس على تنفيذ قراراتها على الإداريين؛ لأنّ قدرتها على مراقبة البيروقراطية أقوى بشكل ملحوظ من خلال هرمية العمل بها المتعلّق بالمحاكم الدنيا، والدليل على ذلك تغلّبت المحكمة على الفصل العنصري في المدارس، والحواجز العِرْقية أمام التصويت كما أشرنا [1].

فإنّ فعالية تأثير المحكمة العليا يتمثّل في القرارات الصادرة منها إلى المحاكم الدنيا التي تصدّر القرارات على القضايا المرفوعة أمامها المتعلّقة بالمشكلات الاجتماعيّة مثل، قضايا الصلاة في المدارس والإجهاض وغيرها، الأمر الذي يدعو البرلمان إلى وضع اعتراض(فيتو) على بعض التشريعات المخالفة لتلك القرارات الصادرة من المحكمة ، ثُمّ تكون الموجّه لسياسة العامة في البلد.

الخاتمة والاستنتاجات:

توصّل البحث إلى إثبات الفرضية التي انطلق منها في معالجة إشكاليته التي تمثلت بالدور الكبير الذي تقوم به المحكمة العليا في التأثير في صنع السياسات العامة للنظام السياسي الأمريكيّ، وهذا لا يعود إلى المكانة القضائية التي تحتلّها المحكمة العليا فقط ، إنّما يعود أيضاً إلى طبيعة تأسيس النظام السياسي التي قام بها الآباء المؤسّسون في جعل القيم الدستورية والقانونية الأساس في توجيه حركة سياساته في سبيل ضمان تحديث أدواته، والحفاظ على توازناته، ومواجهة تحدّياته، ومواكبة التطوّرات الزمانيّة، وبما يضمن حماية الحقوق والحريات والتعاون بين مؤسّساته مع الحفاظ على اختصاصاتها، وفقاً للأسس الديمقراطيّة التي تأسّس عليها.

أستناداً إلى ما تناوله البحث من دراسة حول تأثير المحكمة العليا في صنع السياسات العامة للولايات المتحدة الامريكية، أمكننا التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1- إنّ تأثير المحكمة العليا في صنع السياسات العامة يختلف بحسب الظروف الآنية، والمتغيرات المستجدة التي تطرأ على الساحة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ومقتضيات المصلحة التي تحافظ على ضبط توازنات النظام السياسي.

---

[1] Lawrence BaumK, op.cit,pp 176-177.

2- إنّ المحكمة العليا غير معنيّة بشكل مباشر على صنع السياسات العامة، إنّما يُطلب منها النظر في ذلك التشريع، أو القرار، أو الحكم لترسيخ القيم الدستورية، والديمقراطية، ولمراعاة توازنات النظام الذي تأسس عليها، في سبيل وضع حدّ لكلّ مظاهر الصراع، وجعلها في إطار المنافسة الخاضعة الى حكم القانون.

3- لا يمكن تجاهل الانتماء الأيديولوجي لأعضاء المحكمة العليا؛ لأنّها تلعب دوراً كبيراً في صياغة شكل السياسات العامة التي تقوم على تحديد نوعية وطبيعة الحياة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والذي بدوره ضاعف حجم التنافس بين الحزبين الكبيرين لتوسيع حجم عضويتهم داخل المحكمة العليا؛ لذلك فإنّ جميع الاقتراحات، والإصلاحات، والاختلافات التي تُواجه المحكمة العليا في إعادة هيكليتها، أو تغيير عدد أعضائها، أو التحفظ على بعض قراراتها يعود أساساً إلى توزيع الانتماءات الحزبية، أو الأيديولوجية لأعضائها.

4- إنّ المحكمة العليا تخضع لمجموعة من المؤثرات المتمثلة بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمؤسسات المنتخبة، والرأي العام، ومع ذلك تبقى القيم الدستورية، والقانونية وظروف ذلك الزمان والمكان، ومصالح الدولة العليا الدور الأكبر في التأثير في سياساتها.

5- إنّ وظيفة المحكمة العليا لا تنحصر على إعادة ضبط ،أو تنظيم عمل مؤسسات النظام السياسي عن طريق الرقابة، وتفسير مواد الدستور، ومدى تطابق التشريعات والقرارات مع مواد الدستور وإعادة النظر في قرارات المحاكم الفيدرالية الدنيا، إنّما تقوم على رسم سياسات مستقبلية في عمل النظام السياسي الأمريكي.

6- إنّ تأثير المحكمة العليا في اعتماد سياسة معينة لا يعتمد عليها فقط، إنّما أيضاً على الجهات التنفيذية التى تقوم على تطبيقها، ومساندة الجهات التشريعية التي تتمثّل بتشريع القوانين المماثلة للسياسات الصادرة من المحكمة العليا، وبذلك فإنّ عملية التأثير تبدأ من المحكمة العليا وتنتهي بجهات أخرى. هذا الترابط نابع من طبيعة النظام السياسي الذي تأسّس بموجب الدستور الذي لا يمكن أنْ يتوافق مع بنود منعزلة عن بعضها في عمل السلطات، فالدستور يهدف إلى تأمين الحرية ويعمل على دفع ماكنة السلطات عن طريق التعاون المتبادل على أساس الاختصاص لتسهيل عملية

التطبيق، فهو يفرض الانفصال وفي الوقت نفسه ركّز على الاعتماد المتبادل، والاستقلالية، والمعاملة بالمِثْل، وكلّف المحكمة الاتّحادية الحفاظ على ذلك.

وقد توصّل البحث إلى جملة من التوصيات، يمكن تناولها على النحو الآتي:

1- توسيع الدراسات بشكل أكبر عن دور المحاكم الاتّحادية عموماً، والمحكمة الاتّحادية العليا في الولايات المتحدة خصوصاً، في سبيل إيجاد المتخصّصين في هذا المجال، فضلاً عن توسيع المدارك حول أهميّتها، ودورها في مواجهة تحديات النظام السياسيّ.
2- إنّ تجربة المحكمة العليا في الولايات المتّحدة الامريكية، من الممكن أنْ تستفيد منها النظم الديمقراطية المتحوّلة عموماً، والنظام السياسي في العراق خصوصاً؛ لأنّها المعنيّة بالقانون، ما يجعل منها كطرف تحكيم مقبول بين كلّ خلاف، أو اختلاف يحصل بين مؤسّسات النظام، أو المحافظات أو الاقليم، أو الأطراف السياسيّة.

قائمة المصادر

1- Abdel Fattah Yaghi، Government and Public Administration in the United States of America، Amman، Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution، 2012.
2- Ali Mahmoud Yahya، Judicial Review as a Balance Wheel for Federalism، Tikrit University Journal of Law، Volume Three، Issue Two، 2019.
3- Ali Sabih Al-Tamimi، The Philosophy of Political Rights and Freedoms، Amman، Dar Amjad for Publishing and Distribution، 2018.
4- Charles Jones، A Short Introduction to the American Presidency، translated by Muhammad Al-Sayyid Harfush، Cairo، Dar Al-Shorouk، 2011.
5- Emile Hubner، The political system in the United States of America، Abu Dhabi، Al-Amarat Center for Strategic Studies and Research، 2009.

6- Larry Elwitz: The System of Government in the United States، translated by Jaber Saeed، Cairo، The Egyptian Society for the Spread of Knowledge، 1996.

7- Muhammad Sami Hassan، The impact of the religious factor on the institutions of the Protestant American political system after 2001 as a model، PhD thesis (unpublished)، College of Political Science، University of Baghdad، 2021.

8- Raad Qassem Salih، The American Society and its Role in Making the Comprehensive American Strategy، Baghdad، Adnan Library and House، 2014.

9- Yassin Muhammad Al-Ithawi، American Politics between the Constitution and Political Forces، Amman، Dar Osama for Publishing and Distribution، first edition، 2009.